

حمل إسرائيل المسؤولية الأخلاقية والسياسية على المجازر في لبنان .. مجلس الوزراء برئاسة الملك :

٣١١٠٠ ريال حد أقصى للمستفيدين من الضمان الاجتماعي في النظام الجديد

واس - جدة

أكد مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أهمية التصدي للتوجه الأيديولوجي الذي يسعى الى تفجير المتفجرة وإنكأه أسباب الفرقة والانقسام داخل دولها كما هو حادث في العراق وفلسطين وتجرى محاولات تنفيذ في لبنان أيضا . وجدد المجلس دعم المملكة لوحدة القرار الوطني في لبنان ودعم سيطرة الدولة ومؤسساتها الوطنية على كامل التراب اللبناني محملا اسرائيل المسؤولية الأخلاقية والسياسية والمادية على ما ترتكبه من مجازر بحق الشعب اللبناني ، مشددا على أهمية توحيد المواقف العربية والإسلامية والعمل مع الدول الصديقة على اقرار وقف فوري للعمليات العسكرية . كما وافق المجلس على مشروع نظام الضمان الاجتماعي الذي حدد مقدار المعاش السنوي للمستفيد الأول بمبلغ ٩٤٠٠ ريال عن أن لا يتجاوز مقدرا ما تتقاضاه الأسرة المكونة من ٨ افراد على ٣١١٠٠ ريال سنويا . ووافق على تفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وانشاء صندوق لمساعدة أسر مدمني المخدرات أثناء فترة العلاج . جاء تلك خلال ترؤسه وحفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة . وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل اللقاءات والاتصالات التي أجراها حفظه الله مع قادة ومبعوثي الدول وعلى وجه الخصوص لقاءاته وحفظه الله مع فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وفخامة الرئيس محمود

عباس رئيس السلطة الفلسطينية وجمالة الملك عبد الله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الرئيس فؤاد السنيور ورئيس وزراء لبنان والتي تركزت حول الموقف في لبنان الشقيق والأوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة وكيفية التصدي للحرب الشاملة التي تشنها اسرائيل على البلدين الشقيقين . وأوضح وزير الثقافة والإعلام اياد بن أمين مدني في بيانه عقب الجلسة أن المجلس أكد على موقف المملكة تجاه الاحداث الحالية في المنطقة والذي يجعل على:

× دعم وحدة القرار الوطني في لبنان الشقيق والحرص على شرعية الدولة اللبنانية وفق ما جاء في اتفاق الطائف وجلسات الحوار الوطني اللبناني ودعم سيطرة الدولة ومؤسساتها الوطنية الرسمية على كامل التراب اللبناني تحمिल اسرائيل المسؤولية الأخلاقية والسياسية والمادية الكاملة على ما ترتكبه من مجازر وجرائم حرب في حق الشعب اللبناني الشقيق ومؤسساته وتبنياته وكل مقومات معاشه وحياته .

× توحيد المواقف العربية والإسلامية تجاه العدوان الاسرائيلي والجهات الداعمة له.

× التواصل المستمر مع الدول الصديقة التي أدانت الانتهاكات الاسرائيلية في لبنان وتعمل جادة على اقرار وقف فوري للعمليات العسكرية وعلى وجه الخصوص معظم الدول الأوروبية وجمهورية روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية .

× التصدي للتوجه الأيديولوجي الذي يسعى الى تفجير المنطقة وإنكأه أسباب الفرقة والانقسام داخل دولها كما هو حادث في العراق الشقيق وفلسطين المحتلة وتجرى

محاوله تنفيذها في لبنان أيضا . × الوقوف بكل امكانات المملكة السياسية والاقتصادية مع الشعب اللبناني الشقيق . × دعم وحدة القرار الفلسطيني واستقلالته وفك الحصار المالي والاقتصادي والسياسي المفروض على مؤسساته الشرعية والوقوف مع الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل دولته المستقلة وعاصمتها القدس . كما ثمن المجلس أيضا في هذا السياق تفاعل المواطنين في المملكة مع حملة التبرعات الشعبية المستمرة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين لنصرة الشعب اللبناني . وأفاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس واصل بعد ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر من القرارات ما يلي:

أولا : بعد الاطلاع على مرفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام ورئيس اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري بشأن تعديل وضع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وتفعيل دورها أقر مجلس الوزراء عددا من القواعد والاجراءات في هذا الصدد من أهمها ما يلي :

١- يفعل دور اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في مجال مكافحة المخدرات بشكل عام وفي جانب التوعية الوقائية والدعم الذاتي بشكل خاص ويكون لها دور تنسيقي في أعمال الأجهزة المعنية بالمكافحة بما في ذلك الجانب الاتيني مع احتفاظها بأداء النشاطات والبرامج في مجال التوعية والتعليم الوقائي .

٢- يكون تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات على النحو الاتي :

وزير الداخلية رئيسا - الرئيس

نظام الضمان الاجتماعي المرفوع من معالي وزير الشؤون الاجتماعية وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٤٧ / ٢٣ / ١٠ / ٢٥ تاريخه الموافق على مشروع النظام انف الذكر بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.. أما أبرز الملامح العامة لهذا النظام فهي:

١- يقتصر الانتفاع من أحكام هذا النظام على المواطنين السعوديين المقيمين في المملكة إقامة دائمة واستثناء من شرط الجنسية تستفيد من أحكامه أيضا المرأة الأجنبية المتزوجة من سعودي أو أرملته التي لها أو لادمنه وكذلك أبناء الزميلة السعودية من زوجها الأجنبي إضافة الى المعوقين والأرامل نوات الأيتام والافتقار من لا تتوافر لديهم وثائق إثبات الجنسية السعودية ولديهم بطاقات تنقل وذلك وفق الشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية للنظام

٢- حدد النظام مقدار المعاش السنوي للمستفيد الأول بمبلغ ٩٤٠٠ ريال ويزاد ٣١٠٠ ريال لكل فرد إضافي على ألا يتجاوز مقدار ما تقاضاه الأسرة المكونة من خماتية أفراد بمبلغ ٣١١٠٠ ريال سنويا.

٣- فوض النظام وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الجهات المختصة اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين من يمكن تأهيله من المستفيدين من أجل تمكينهم من كسب معيشتهم ودعم مشروعاتهم الإنتاجية وفق الضوابط التي تحددها اللائحة.

٤- يعمل بهذا النظام بعد تسعين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويصدر وزير الشؤون الاجتماعية لائحته التنفيذية.



خادم الحرمين خلال ترؤسه لجلسة مجلس الوزراء

• إنشاء صندوق لدعم أسر مدمني المخدرات أثناء مدة العلاج • التصدي للتوجه الأيديولوجي لتفجير لبنان مثل العراق وفلسطين • الوقوف بكل إمكانيات المملكة مع الشعب اللبناني

ثانيا: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رئيس هيئة إدارة المركز الوطني للوثائق والمحفوظات أو من يتبنيه سموه للتباحث مع الجانب التركي للتوصل الى مشروع منكرة تعاون بين المركز الوطني للوثائق والمحفوظات في المملكة العربية السعودية والمديرية العامة لارشيف الدولة برئاسة الوزراء للجمهورية التركية في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه ورفع ما يتم التوصل اليه لاستكمال الاجراءات النظامية.

ثالثا: بعد الاطلاع على مشروع

لكفاحه المخدرات مقرا ٣- تكون لجنة تحضيرية للجنة الوطنية لكفاحه المخدرات تضم في عضويتها عددا من المختصين والخبراء نوى الكفاية والتأهيل في مجال التوعية والتعليم الوقائي ومجال العلاج والتأهيل يورشون بناء على خبراتهم إضافة الى عضوية أمين عام اللجنة الوطنية لكفاحه المخدرات.

٤- ينشأ صندوق لدعم أسر مدمني المخدرات أثناء مدة علاجهم وتأهيلهم على أن يستفاد من إمكانيات الصندوق في تدريب المتعافين من أجل تأهيلهم للدخول في سوق العمل ليتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم،

العام لرعاية الشباب عضوا -مساعد وزير الداخلية للشؤون الامنية عضوا - وزير الشؤون الاجتماعية عضوا - وزير التربية والتعليم عضوا - وزير الصحة عضوا - وزير الثقافة والاعلام عضوا مدير عام مصلحة الجمارك عضوا - رئيس اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية لكفاحه المخدرات عضوا - ثلاثة أعضاء يختارون لنواتهم ويعينون بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات بناء على ترشيح من رئيس اللجنة على أن يمثلوا مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. أمين عام اللجنة الوطنية

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 01-08-2006 العدد : 15805

الصفحات : 3 المسلسل : 16

رابعا: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الصحة أو من ينيبه بالتوقيع على مشروع منكرة تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في الجمهورية التركية وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقران ورفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الاجراءات النظامية .

خامسا: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية التركية حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات قرر مجلس الوزراء تفويض معاليه أو من ينيبه بالتوقيع على مشروع الاتفاقية المشار اليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الاجراءات النظامية اللازمة .

سادسا: وافق مجلس الوزراء على نقل وتعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

١- نقل عبدالعزيز بن صالح بن سلیمان الحواس من امارة منطقة المدينة المنورة الى رئاسة الاستخبارات العامة وتعيينه على وظيفة مستشار معلومات بالمرتبة الخامسة عشرة .

٢- تعيين على بن أحمد بن عبدالرحمن قزاز على وظيفة وزير مفوض (أ) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخارجية.

٣- تعيين حسين بن عبدالرحمن بن حسين العمير على وظيفة مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالمرتبة الرابعة عشرة بديوان المراقبة العامة.